

دور المتطلبات التنظيمية والتشريعية في تطور الصيرفة الاسلامية في فلسطين خلال الفترة (2014-2022)

The role of regulatory and legislative requirements in the development of Islamic banking in Palestine during the period (2014-2022)

عبد الله فوزي موسى الخطيب¹، فيروز سعدة²

¹ أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي - تيبازة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية

alkhatib.abdellah@cu-tipaza.dz

² أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي - تيبازة، saada.fairouz@cu-tipaza.dz

الاستلام: 2025-01-26 القبول: 2025-04-06

ملخص: تتناول الدراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في فلسطين والأنشطة والخدمات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية، من خلال دراسة المتطلبات التنظيمية والتشريعية لمزاولة هذا النوع من النشاط، حيث تم استخدام المنهجين التاريخي والاستقرائي في تتبع مسار تطور المصارف الإسلامية في فلسطين والأنشطة والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها لتصويب قطاع الصيرفة الإسلامية في كل من فلسطين والجزائر. تؤكد المعلومات عن الحصة المتنامية للأصول والودائع للمصارف الإسلامية في فلسطين تساعد ثقة العملاء واهتمامهم المتزايد بالصيرفة الإسلامية، كما تؤكد الحصة المتنامية لعدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي للمصارف الإسلامية تزايد الانتشار الجغرافي للصيرفة الإسلامية، وتؤكد أيضا الحصة المتنامية للتسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية تسارع نمو الصيرفة الإسلامية في فلسطين.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، المتطلبات التنظيمية والتشريعية، الأنشطة المالية الإسلامية، الشريعة الإسلامية.

تصنيفات: JEL: G21 ، G29.

Abstract: The study deals with the experience of Islamic banking in Palestine and the financial activities and services provided by Islamic banks, through studying the regulatory and legislative requirements for practicing this type of activity, where the historical and inductive approaches were used to trace the path of development of Islamic banks in Palestine and the financial activities and services compatible with Islamic law. The study reached a number of results and recommendations that can be used to correct the Islamic banking sector in both Palestine and Algeria. Information on the growing share of assets and deposits of Islamic banks in Palestine confirms the rise in customer confidence and their increasing interest in Islamic banking. The growing share of the number of branches, offices and ATMs of Islamic banks also confirms the increasing geographical spread of Islamic banking. The growing share of credit facilities in Islamic banks also confirms the acceleration of the growth of Islamic banking in Palestine.

Keywords: Islamic banks, regulatory and legislative requirements, Islamic financial activities, Islamic Sharia.

JEL Classification Codes : G21, G29.

المؤلف المراسل: عبد الله فوزي موسى الخطيب، abdellahkhatib89@hotmail.com

1. مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي عموماً والصيرفة الإسلامية منه، من أهم قطاعات الأمان الاقتصادي؛ حيث يلعب دوراً مهماً في حفظ التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي في الدولة. وفي الوقت التي يتسارع فيه تطور الصناعة المصرفية، يظهر جلياً الاهتمام المتزايد الذي تستحوذ عليه الصناعة المالية الإسلامية في الفترة الأخيرة؛ يصبح لزاماً على المؤسسات المالية العاملة بقطاع الصيرفة الإسلامية سواء كانت مصارف أو نوافذ إسلامية أو شركات تأمين تكافلي أن تعمل وفق مجموعة من المعايير والمتطلبات التنظيمية والتشريعية والتي يمكن أن تعزز من مكانة هذه المؤسسات وتدعم قدرتها التنافسية؛ ما يجعلها قادرة على المساهمة في تلبية متطلبات النشاط الاستهلاكي لجمهور العملاء والقطاع الخاص والمؤسسات العامة من خلال طرح منتجات وبدائل تمويلية واستثمارية جديدة للقطاعين العام والخاص تواكب العصر وتلبي توقعات المستثمرين والشركات.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية: -

ما دور المتطلبات التنظيمية والتشريعية في تطور الصيرفة الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2014-2022؟

وتنطلق الدراسة من عدة فرضيات كما يلي:

- تقوم الصيرفة الإسلامية على تنفيذ تعاليم الشريعة الإسلامية في تنفيذ المعاملات المالية وبهذا فإنها تنفرد بخصائص وأهداف تميزها عن غيرها من المصارف.
 - يسمح القانون الفلسطيني بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، من قبل المصارف التقليدية والإسلامية.
 - أدى تطبيق المتطلبات التنظيمية والتشريعية إلى نمو الصيرفة الإسلامية في فلسطين.
- وتهدف الدراسة إلى:

- تحليل الجوانب النظرية والعملية للصيرفة الإسلامية، وكذا الصعوبات والتحديات التي تنطوي عليها؛
 - إدراك أهمية النهوض بالصيرفة الإسلامية ومدى مساهمتها في تطور القطاع المصرفي الفلسطيني.
- وسوف نعتد في دراستنا هذه على المنهجين التاريخي والاستقرائي في تتبع مسار تطور المصارف الإسلامية في فلسطين والأنشطة والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2. الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية

1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت للصيرفة الإسلامية، لكن يمكن القول أن جل التعاريف أكدت على أن الصيرفة الإسلامية تقوم على تنفيذ تعاليم الشريعة الإسلامية في تسير المعاملات المالية وأهمها تحريم الربا، ويمكن التطرق إلى أهم الجهود التي طرحت لتعريف الصيرفة الإسلامية، حيث جاء في الاتفاقية الخاصة بإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أن المصارف الإسلامية "هي المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977، صفحة 58).

من خلال ما جاء في المادة 05 من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، يمكن القول أنها نصت صراحةً على مبدأ مهم تقوم عليه المصارف الإسلامية وهو عدم التعامل بالفائدة في المعاملات المالية

سواء كان ذلك بالأخذ أو العطاء، وهو ما يؤكد أن تأسيسها قائم على الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية والتأكيد على عدم تجاوزها.

عرف أحمد النجار المصارف الإسلامية بأنها: "هي المؤسسات المالية المصرفية التي تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وكذا تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي". (عبادة، 2008، صفحة 27)

من خلال هذا التعريف، يتضح أن المصارف الإسلامية تختلف عن غيرها من المصارف التقليدية الأخرى، في التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذها للمعاملات مع الزبائن، وذلك قصد تحقيق التكافل الإسلامي.

وقد قدم محسن أحمد الخضيرى تعريفاً مشابهاً لما جاء به أحمد النجار للصيرفة الإسلامية حيث اعتبر أنها "المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها". (الخضيرى، 1995، صفحة 17)

وعرّفها المشرع الجزائري بمقتضى النظام 20-02 في المادة 02 منه تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم". (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 33)

بناءً على التعاريف التي تم طرحها سابقاً، يمكن القول أن:

- الصيرفة الإسلامية، هي مؤسسات مالية تقوم على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالتخلي عن التعامل الربوي في معاملاتها المالية؛
- الصيرفة الإسلامية تهدف إلى خدمة المجتمعات بما يتناسب مع قواعد الشريعة الإسلامية من خلال توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الإسلامية؛

- الصيرفة الإسلامية لا تقتصر فقط على محاربة التعامل الربوي، بل تتعداه إلى الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها المالية سواء تعلق ذلك بالاستثمار أو التمويل، وتهدف من خلال هذا إلى تحقيق العدل والتكافل الاجتماعي إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.2 خصائص الصيرفة الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية بخاصيتين تميزانها عن غيرها من المصارف التقليدية، ويمكن تلخيصهما فيما يلي:

يلي:

خصائص عقائدية: فهي تتميز باتباعها تعاليم الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، خاصة فيما يلي:

- استبعاد التعامل بالربا، حيث تلتزم بعدم التعامل بالفائدة أي كانت أشكالها وصورها أخذاً وعطاءً.
- كما تلتزم المصارف الإسلامية بالاستثمار في المشاريع التي تعود بالمنفعة على المجتمع، لكن بشرط ألا يقوم بإنتاج أو تمويل أو استيراد أو تصنيع السلع التي تم تحريمها في الدين الإسلامي كالخمر أو أي مشروع آخر يمكن أن يعود بالضرر على المجتمع أو يحرمه الإسلام. (بن ناصر و بوشمرة، 2010، صفحة 306)
- إقامة نظام الزكاة، حيث يعتبر إقامة صندوق للزكاة أحد أهم خصائص المصارف الإسلامية والتي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية، نظراً لدور الزكاة في معالجة العديد من المشاكل في المجتمع، وهو ما جعلها فريضة دينية ألزمتنا الدين الإسلامي بدفعها، فهي ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي الإسلامي.

خصائص وظيفية: وذلك من خلال الآتي: (الرفاعي، 2003، الصفحات 54-55)

- تعمل على تعبئة الادخار المجدد ومحاربة الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار، والتي تعمل على ضمان عدم مشاركة مساهمين جدد في رأس مالها، من خلال إقامة سندات تضمن لها رأس مال جديد، وبقاء أسهم الشركة محصورة في المساهمين فيها فقط، أما المصارف الإسلامية لا تتعامل بالسندات لأن فقهاء الشريعة الإسلامية قاموا بتحريمها، حيث تعمل على زيادة رأس مالها من خلال التوسع في أعمالها، وتفتح باب الراغبين في المساهمة فيها للجميع.

- تحقيق التنمية الاجتماعية بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، جل المصارف التقليدية جاءت بغية تحقيق تنمية اقتصادية، كما أن هدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح، لكن المصارف الإسلامية على غرار أنها مؤسسات مالية جاءت هي كذلك لتحقيق تنمية اقتصادية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق مصالح عامة أفراد المجتمع.
- رفض المتاجرة في النقود، إن المصارف التقليدية تعتمد في تمويلها على تقديم القروض للعملاء، فالشراكة هنا تكون على أساس دائن ومدين، لكن المصارف الإسلامية تلتزم بمبدأ المشاركة في علاقتها مع العملاء، فهي تقدم تمويلاً عينياً بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله.

2.4 تحديات الصيرفة الإسلامية:

- الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية: إن التزام المصارف الإسلامية الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية يجعل سير نشاطها معقداً للغاية، حيث تحتاج للإشراف والمراقبة المستمرة لتعاليم الشريعة على المنتجات والخدمات المالية، نظراً لضرورة الحفاظ على النزاهة والامتثال. ويعد الوعي بالتمويل الإسلامي تحدياً كبيراً آخر يواجه المصارف الإسلامية، خاصة في الدول المتقدمة حيث لا توجد مؤسسات بحث وتطوير داخل المصارف الإسلامية. (الموسوي و جواد، 2009، صفحة 107)
- المتطلبات المؤسسية: لكل نظام متطلباته الخاصة به، ولا يمكن للمصارف الإسلامية وحدها أن تقوم بكل المتطلبات المؤسسية التي ينبغي أن توفر وسيلة بديلة لتمويل الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية، ولمواجهة هذا التحدي لا بد من اعتماد منهج علمي وعلمي لتهيئة هذه البيئة من خلال وضع إطار قانوني مناسب وإجراءات داعمة للتمويل الإسلامي. (الموسوي، 2012، صفحة 113)
- تحديات الهندسة المالية: تتعلق بقدرة المصارف الإسلامية على أداء وظائفها وتوفير المنتجات المالية اللازمة للاستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية. وتكمن الصعوبة في قدرة المصارف الإسلامية على تطوير منتجات مالية تجمع بين الموثوقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية وتلبي متطلبات عملائها بشكل مستمر، والمقصود بالموثوقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية قدر ممكن، أما الكفاءة الاقتصادية فتعني أن الوتيرة المتسارعة للحياة الاقتصادية الحديثة والتقدم التكنولوجي في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب معاملات اقتصادية بأقل قدر ممكن من القيود والالتزامات،

بحيث تعني تحقيق أهداف المتعامل بأقل التكاليف الإجرائية أو التعاقدية الممكنة. (السويلم، 2004، صفحة 18)

● المنافسة مع المصارف التقليدية: تعتبر المنافسة مع المصارف التقليدية التحدي الأكبر الذي يواجه المصارف الإسلامية، فأهم ما يميز المصارف التقليدية هو استخدامها للتكنولوجيا المتطورة في تقديم مجموعة من الخدمات وإنفاقها الواسع على البحث والتطوير، ما يساهم في طرح منتجات مالية متطورة، وهو الأمر الذي يتطلب من المصارف الإسلامية - خاصة في الدول المتقدمة - إما أن ترفع من مستوى المنافسة أو تنسحب من سوق العمل.

ولكي تحافظ المصارف الإسلامية على حضورها الفعال والكفاء في السوق المصرفي، يجب عليها مواكبة التطورات في العمل المصرفي من خلال: (عابدين و الكشواني، 2022، صفحة 846)

● ابتكار صيغ للتمويل: إذا أرادت المصارف الإسلامية منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين، فلا بد أن تكون قادرة على توفير التمويل اللازم لمشاريع المستثمرين المختلفة. ولذلك يجب أن تسعى المصارف الإسلامية إلى إيجاد صيغ استثمارية إسلامية قادرة على تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

● ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسعى إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة وتحسين المنتجات المصرفية الحالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. المتطلبات التنظيمية والتشريعية للصيرفة الإسلامية في فلسطين

بتأسيس سلطة النقد الفلسطينية بموجب مرسوم رئاسي رقم (184) عام 1994 وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية في فلسطين؛ تعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997 والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، صفحة 1).

1.3 نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين:

يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني من الأقدم على مستوى الوطن العربي، حيث تعود البدايات الأولى للجهاز المصرفي في فلسطين إلى عام 1930 بتأسيس المصرف العربي، وخلال السنوات ما بين 1948-1967 ارتفع عدد المصارف العاملة في فلسطين ليشمل مجموعة أخرى من المصارف منها المصرف العقاري العربي، ومصرف القاهرة-عمان، والمصرف العثماني جريندليز ومصرف المشرق، ومصرف الأردن، والمصرف الأهلي الأردني، وفي الفترة المتراوحة بين 1967-1993 أغلقت المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة أبوابها بسبب الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية باستثناء مصرف فلسطين الذي حصرت أعماله في قطاع غزة فقط، ولكنه أغلق لاحقاً أيضاً. وفي منتصف الثمانينات، تمكن مصرف القاهرة-عمان من إعادة فتح فرع له في نابلس فيما استطاع مصرف فلسطين المحدود معاودة العمل في قطاع غزة (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2021، صفحة 14).

عقب توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الصهيوني عام 1994 كانت الانطلاقة الثانية للجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بدأت بعض المصارف التي تم إعادة فتحها بمزاولة نشاطاتها وكذلك إنشاء وتأسيس مصارف جديدة ومنها مصارف الإسلامية.

تتمثل أول تجربة للمصارف الإسلامية في فلسطين في مصرف القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية وهو من المصارف الأردنية وله فروع في فلسطين، فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بمنحه ترخيص كأول مصرف في فلسطين يقوم بمزاولة أعماله وفق منهج الشريعة الإسلامية عام 1995 في قطاع غزة، وقد تم بيع محفظته فيما بعد لصالح البنك الإسلامي الفلسطيني (ريحان، 2006، صفحة 9)، حيث تمت عملية دمج خلال العام 2005 بعد أن قام المصرف الإسلامي الفلسطيني بشراء صافي موجودات مصرف القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية (الرجوب، 2012). تلى ذلك افتتاح مصارف إسلامية أخرى تباعاً على غرار المصرف الإسلامي العربي عام 1996 والمصرف الإسلامي الفلسطيني عام 1997 وكان آخرها وأحدثها نشأة مصرف صفا في العام 2016، حيث بدأت هذه المصارف بمزاولة أعمالها وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والقيام بدورها الاجتماعي في فلسطين.

2.3 متطلبات مزاولة الأنشطة المالية الإسلامية في فلسطين:

تتضمن الأنشطة المالية الإسلامية عدة مجالات تشمل الأسواق المالية والتأمين والمصارف، وفي الفصل الرابع من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف تم تخصيص أربعة مواد قانونية (20-23) تنظم العمليات والخدمات المصرفية الخاصة بالمصارف الإسلامية، وتوضح الشروط الخاصة بالعمليات والخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الإسلامية ومتطلبات الرقابة الشرعية.

كما تضمن القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 على مواد أخرى ذات علاقة بتعريف المصرف الإسلامي والودائع والتمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية وردت في المادة (1) بالإضافة إلى قائمة للأنشطة المصرفية المسموح للمصارف الإسلامية مزاولتها وردت في المادة (13) منه مثل الخدمات الاجتماعية وتأسيس الشركات وتملك العقارات وإصدار الصكوك وأدوات المالية الإسلامية.

• مجال الأنشطة المالية الإسلامية:

يتحدد مجال الأنشطة المالية الإسلامية بالنظر إلى المؤسسات المرخص لها تقديمها والأنشطة المسموح بمزاولتها، وبالرجوع إلى نص المادة (6) من القرار بقانون (9) لسنة 2010 بشأن المصارف (سلطة النقد الفلسطينية، 2010) يسمح لكل من المصارف التقليدية والإسلامية تقديم الخدمات المالية الإسلامية، غير أن الواقع يشير إلى تقديم الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية فقط. وفي الفقرة الثانية من نص المادة (13) من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 اشتملت الفقرة على الأعمال المصرفية المسموح بمزاولتها من قبل المصارف الإسلامية مثل الأنشطة المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، القيام بدور الوكيل الأمني في مجال الخدمات الاجتماعية وتقديم القروض الحسنة وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية، والقيام بدور الوصي لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام الشريعة، وتأسيس الشركات في مختلف المجالات وخاصة ما يلزم منها للأنشطة المصرفية الإسلامية، تملك العقارات وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها، إنشاء صناديق خاصة للحماية من المخاطر لصالح المصرف الإسلامي أو عملائه، وإصدار وتداول الصكوك أو أية أدوات مالية إسلامية أخرى.

• شروط مزاوله الأنشطة المالية الإسلامية:

يشير نص المادة (20) من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 في الفقرة الأولى منه إلى ممارسة المصارف الإسلامية لجميع أعمالها وأنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها ولما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وبما لا يتعارض مع هذا القانون وأنظمة وتعليمات وقرارات سلطة النقد الصادرة بمقتضاه.

وفي الفقرة الثانية من المادة المذكورة أعلاه والتي نصّت على أنه يحظر على المصارف الإسلامية دفع أو قبض فائدة على الائتمان بجميع أنواعه وأشكاله، سواء كان ذلك اقتراضاً أو إقراضاً، بما يشمل أية رسوم يدفعها المقرض غير مرتبطة بجهد يستحق التعويض، كما يحظر على المصارف الإسلامية التعامل بفائدة البيوع في إطار العمل المصرفي في حالات الصرف المرتبط تنفيذها بأجل وكذلك الفائدة التي تنطوي عليها.

• أنواع الأنشطة المالية الإسلامية:

تتنوع الأنشطة المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتشتمل على كل من الأنشطة المالية المجانية كالصدقة والتبرعات والأنشطة المالية الربحية كالإيداع والصكوك؛ وهي بذلك تلبيّ جلّ احتياجات المجتمع (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 2010، صفحة 194).

وفق المادة (22) من القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 تشتمل الأنشطة المالية الإسلامية في مجال العمليات المصرفية إلى نوعين هما:

- عمليات الإيداع والخدمات المرتبطة بها: تتضمن عملية قبول الودائع مثل الودائع الاستثمارية وكذلك الخدمات المرتبطة بالحساب الجاري لعملاء المصرف بدون فائدة.
- المنتجات المالية في مجال توظيف الأموال: تتضمن عقود المراجعة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع.

3.3 الرقابة الشرعية على الأنشطة المالية الإسلامية في فلسطين:

تأسست الهيئة العليا للرقابة الشرعية وفق المادة (23) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 وقرار رقم (2) لسنة 2011 ورقم (9) لسنة 2017 الصادرة عن مجلس إدارة سلطة النقد، تماشياً مع أفضل

الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وكذا بما يخدم تطوير النظام المصرفي الإسلامي في فلسطين.

وكجزء من التعاون المشترك بين هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد وبهدف تطوير نظام التمويل الإسلامي في فلسطين، وفي عام 2019 أعيدت هيكلة الهيئة العليا للرقابة الشرعية لتغطي البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التكافلي ومؤسسات التأجير التمويلي التي تنظمها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

تزاوّل الهيئة العليا للرقابة الشرعية أنشطتها وواجباتها وفقاً للمعايير التي تصدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وكذا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وتصدر قراراتها وأحكامها في القضايا المعروضة عليها كما يلي:

- تقدم الهيئة العليا للرقابة الشرعية الاستشارات الشرعية لسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية بما يتعلق بالعمليات المالية الإسلامية التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية أو هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، إضافة لإبداء الآراء الشرعية في جميع الأمور المفيدة للتنظيم والإشراف على العمليات المالية والمصرفية وغير المصرفية الإسلامية؛
- إلزام جميع الأطراف بالفتاوى المرتبطة بالتمويل الإسلامي؛
- وضع إطار عام لعمل هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تعزيز مبادئ ومفاهيم الشريعة الإسلامية التي تحكم أنشطة التمويل الإسلامي، ورفع الوعي والتدريب للموظفين في قطاع التمويل الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفق نص المادة (24) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف ينبغي على المصرف الإسلامي تعيين هيئة رقابة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية والملمين بأنشطة مؤسسات التمويل الإسلامي وإلزام المصرف بقراراتها وبما لا يتنافى مع أحكام قانون وقواعد وإجراءات سلطة النقد. يتم تعيين هذه الهيئة من طرف الجمعية العمومية للبنك بناءً على توصية مجلس إدارته بعد موافقة سلطة النقد، وتكون مسؤولة عن التأكد من أن جميع أنشطة ومعاملات

المصرف تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تشتمل هذه المادة من القانون أحكاماً أخرى مثل إلزام المصارف الإسلامية بتعيين مراقب شرعي مقيم أو أكثر من المراقبين الشرعيين المتخصصين.

4. انعكاس تطبيق المتطلبات التنظيمية والتشريعية على نمو الصيرفة الإسلامية في فلسطين

تتعدد قطاعات صناعة الخدمات المالية في فلسطين، حيث تضم الصناعة المالية في فلسطين حالياً 13 مصرفاً منها 3 مصارف إسلامية، كما تضم 10 شركات تأمين مرخصة منها شركتان تأمين تكافلي بالإضافة إلى 8 مؤسسات إقراض متخصص (مؤسسات تمويل أصغر) و 10 شركات تأجير تمويلي منها شركة واحدة إسلامية (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2021، صفحة 15).

ويعتبر قطاع الصيرفة في فلسطين القطاع الأكبر والمهيمن في صناعة الخدمات المالية في فلسطين، حيث يضم 13 مصرفاً منها 3 مصارف إسلامية تخضع لقرارات سلطة النقد الفلسطينية وقرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتي تعمل كأعلى هيئة شرعية للمصارف الإسلامية في فلسطين.

1.4 حجم أصول المصارف الإسلامية:

تتمثل في كل ما يمتلكه المصرف الإسلامي ويمكن تحويله إلى سيولة وقت الحاجة بما في ذلك من الأصول المادية والمالية فضلاً عن الأموال النقدية الموجودة في خزانة المصرف، وفيما يلي جدول (01) يعرض حجم أصول المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 1: (حجم أصول المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الأصول	1157	1326	1688	2179	2333	2828	3389	3783	3570

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

يتبين من الجدول السابق النمو المتزايد في حجم الأصول التي تمتلكها المصارف الإسلامية في فلسطين حيث بلغت (1157) مليون دولار أمريكي عام 2014 لتصل إلى (3783) مليون دولار أمريكي عام 2021، وتشير البيانات أيضاً إلى حدوث انخفاض طفيف في حجم تلك الأصول خلال عام 2022 حيث بلغت (3570) مليون دولار أمريكي.

2.4 حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية:

تتمثل في كل ما لدى المصرف الإسلامي من الأموال التي وضعها العملاء لدى المصرف على أن يتم استثمار هذه الأموال في مشاريع استثمارية مباحة مقابل نسبة معلومة من الربح أو الخسارة في حال حدوثها، وفيما يلي جدول (02) يعرض حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 2: (حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ودائع العملاء	882	1054	1285	1627	1827	2212	2664	2985	2932

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

يتبين من الجدول السابق النمو المتزايد في حجم ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية في فلسطين حيث بلغت (882) مليون دولار أمريكي عام 2014 لتصل إلى (2985) مليون دولار أمريكي عام 2021، في حين حدث انخفاض طفيف في حجم ودائع العملاء خلال عام 2022 حيث بلغت (2932) مليون دولار أمريكي.

3.4 حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية:

تتمثل في كل ما يقدمه المصرف الإسلامي من تمويلات ممنوحة للعملاء على شكل استثمارات لفترة زمنية محددة بحيث يكون المصرف الإسلامي شريكاً في إنشاء هذه الاستثمارات ومشاركاً في الربح والخسارة، وفيما يلي جدول (03) يعرض حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 3: (حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التسهيلات	600	758	964	1233	1449	1638	2005	2152	2204

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

على الرغم من الانخفاض الطفيف في حجم كل من الأصول وودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية في فلسطين خلال عام 2022، إلا أنه يتبين من الجدول السابق النمو المتزايد في حجم التسهيلات الائتمانية

التي تقدمها المصارف الإسلامية في فلسطين خلال فترة الدراسة حيث بلغت (600) مليون دولار أمريكي عام 2014 لتصل إلى (2204) مليون دولار أمريكي عام 2022.

4.4 فروع ومكاتب المصارف الإسلامية:

تتمثل في عدد فروع ومكاتب المصارف الإسلامية المنتشرة جغرافياً في فلسطين، وفيما يلي جدول (04) يعرض تطور عدد فروع ومكاتب المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 4: تطور عدد فروع ومكاتب المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة (2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فروع ومكاتب	30	32	46	60	71	79	79	82	81

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

تشير بيانات الجدول السابق إلى زيادة التوسع والانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية في فلسطين حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب لهذا النوع من المصارف (30) فرع ومكتب خلال عام 2014 ووصلت إلى (82) فرع ومكتب خلال عام 2021، وتشير البيانات أيضاً إلى إغلاق فرع واحد للمصارف الإسلامية خلال عام 2022.

5.4 أجهزة الصراف الآلي في المصارف الإسلامية:

تتمثل في عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لدى المصارف الإسلامية المنتشرة جغرافياً في فلسطين، وفيما يلي جدول (05) يعرض تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 5: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة (2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أجهزة الصراف	86	94	98	103	139	148	152	155	167

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

إضافةً إلى التوسع الجغرافي للمصارف الإسلامية في فلسطين من حيث عدد الفروع والمكاتب خلال فترة الدراسة، توضح بيانات الجدول السابق إلى التوسع الجغرافي من حيث عدد أجهزة الصراف الآلي لدى المصارف الإسلامية في فلسطين حيث بلغت (86) جهاز صراف آلي خلال عام 2014 لتصل إلى (167) جهاز صراف آلي عام 2022.

4.6. الحصة السوقية للمصارف الإسلامية:

تتمثل في حصة المصارف الإسلامية في كل من حجم أصول وودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية وعدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي من إجمالي القطاع المصرفي في فلسطين، وفيما يلي جدول (06) يعرض الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2014 إلى 2022:

الجدول 6: (الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2014-2022)

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول	10.14	10.8	12.26	14.17	15.07	16.64	18.12	18.24	17.7
ودائع العملاء	9.9	10.95	12.14	13.62	14.98	16.55	17.63	18.1	18.03
التسهيلات	12.46	13.21	14.25	15.61	17.69	18.71	20.7	20.87	21.14
الفروع والمكاتب	11.67	11.81	15.13	18.07	20.64	21.35	21.53	22.1	21.43
أجهزة الصراف	15.66	15.88	15.76	15.99	20.14	20.7	21.62	21.83	23.07

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، تاريخ المشاهدة: 2024/12/23.

يتضح من بيانات الجدول السابق النمو المتزايد في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين من حيث حجم الأصول وحجم وودائع العملاء وحجم التسهيلات الائتمانية وعدد الفروع والمكاتب وأجهزة

الصراف الآلي خلال فترة الدراسة، وتجدد الإشارة إلى حدوث تراجع في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية نهاية عام 2022 من حيث حجم الأصول وحجم الودائع وعدد الفروع والمكاتب، وقد يعزى هذا إلى تعرّض القطاع المصرفي في فلسطين لمزيد من الضغوط والتحديات. حيث ذكرت سلطة النقد الفلسطينية أن جزء من هذا التراجع محاسياً مرتبط بتطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية وكذلك حالة عدم اليقين التي سادت في الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسة الاحتلال وإجراءاته بالإضافة إلى التطورات على الساحة الدولية التي أدت إلى ارتفاعات غير مسبقة في مستويات الأسعار والتضخم (سلطة النقد الفلسطينية، 2022، صفحة 54).

5. خاتمة:

إن المصارف الإسلامية في فلسطين تعتبر حديثة التجربة، وعلى الرغم من الظروف التي نشأت فيها إلا أنها استطاعت تخطي تلك التحديات وتحقيق النجاح والتطور على مستوى الأنشطة والخدمات المالية التي تنسجم مع طبيعة عملها وخصوصيتها حيث تؤكد المعلومات عن الحصة المتنامية للأصول والودائع للمصارف الإسلامية في فلسطين تصاعد ثقة العملاء واهتمامهم المتزايد بالصيرفة الإسلامية، كما تؤكد الحصة المتنامية لعدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي للمصارف الإسلامية تزايد الانتشار الجغرافي للصيرفة الإسلامية، وتؤكد أيضاً الحصة المتنامية للتسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية تسارع نمو الصيرفة الإسلامية في فلسطين وأنها تسعى لتقديم العديد من الخدمات العصرية واستحداث منتجات جديدة بمفهوم إسلامي يواكب متطلبات العصر واحتياجات ورغبات الأفراد المتعددة.

في ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن الخروج بعدة توصيات يمكن أن تسهم في تحسين أداء المصارف الإسلامية في فلسطين والاستفادة من هذه التجربة في المصارف الإسلامية في الجزائر بشكل أفضل، حيث يوصى بما يلي:

- محاولة إيجاد حلول مناسبة للمشاكل والتحديات التي تناولتها الدراسة؛
- ضرورة زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين أفراد المجتمعين الفلسطيني والجزائري بالصيرفة الإسلامية؛

- ضرورة التوسع بافتتاح فروع ومكاتب جديدة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في فلسطين والجزائر وبما يواكب المعايير الدولية؛
- ضرورة تأهيل وتدريب الكادر البشري في المصارف الإسلامية في فلسطين والجزائر بما يتوافق مع طبيعة عمل النشاط المصرفي الإسلامي؛
- ضرورة قيام المصارف الإسلامية في فلسطين والجزائر بمواكبة التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وصول منتجات الصيرفة الإسلامية إلى كافة شرائح المجتمعين الفلسطيني والجزائري؛
- أن تسعى المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية لترويج الخدمات المصرفية التي تقدمها لجمهور العملاء؛
- أن تسعى المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية لإيجاد واستحداث خدمات مصرفية جديدة وحلول مبتكرة تتوافق مع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية لتتماشى مع حاجات الأفراد ورغباتهم المتجددة.

6. قائمة المراجع:

- سلطة النقد الفلسطينية. (2010). القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف في فلسطين. فلسطين.
- ابراهيم عبدالحليم عباد. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية (المجلد الأول). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية. (15 مارس، 2020). المادة رقم 02 النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. جريدة رسمية رقم 16، السنة 57. الجزائر.
- حيدر يونس الموسوي. (2012). المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية. العراق: دار البازوري العلمية.
- حيدر يونس الموسوي، وكمال كاظم جواد. (2009). المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي (المجلد 4). خلود ربحان. (2006). الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد انسحاب الاحتلال الصهيوني. غزة: الجامعة الإسلامية بغزة.
- سامي السويلم. (2004). صناعة الهندسة المالية في نظرات المنهج الإسلامي. الكويت، الكويت: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2018). التقرير السنوي. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله. تم الاسترداد من <https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>
- سلطة النقد الفلسطينية. (2022). التقرير السنوي. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، فلسطين. تم الاسترداد من <https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>
- سليمان بن ناصر، و عبد الحميد بوشومة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- سورة البقرة الآية 278-279. (بلا تاريخ). تأليف القرآن الكريم.

عصام مهدي عابدين، و أحمد عبد العزيز الكشواني. (2022). *حوكمة الشركات والبنوك* (المجلد الأول). القاهرة، مصر: دار محمود للنشر والتوزيع.

عوض الرجوب. (2012). *أسباب اندماج بنكين فلسطينيين*. تم الاسترداد من

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2012/11/29/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A>

فادي محمد الرفاعي. (2003). *المصارف الإسلامية*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

محسن أحمد الخضيرى. (1995). *البنوك الإسلامية* (المجلد الثانية). مصر: إيتراك للنشر والتوزيع.

مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (1977). *اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية*. مصر الجديدة، القاهرة، مصر.: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. (2010). *المعايير الشرعية*. البحرين.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2021). *الإطار الاستراتيجي لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين 2021-*

2026. رام الله، فلسطين. تم الاسترداد من [/https://www.pcma.ps/news-1150](https://www.pcma.ps/news-1150)